الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.9

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

24 January 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة
المعقودة بالمقر، نيويورك،
يوم الإثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد براوزي (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد أولهايه (جيبوتي)، تولى رئاسة الجلسة السيد براوزي (إيطاليا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/54/56، A/54/94-S/1999/518، A/54/170، و 175، و 270 و 370)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

١ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الأمم المتحدة كانت حتى الآن على الحافة وليست في المخاض الرئيسي للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، بيد أنه يجب عليها، حيث ثغرة التكنولوجيا بين البلدان الصناعية والبلدان النامية لاتزال تتسع، أن تشترك في الجهود الرامية إلى تقاسم منافع التكنولوجيا مع جميع البلدان.

٢ - وأضاف قائلا إن اختيار مسألة بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الإحيائية كموضوع تتناوله اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠١ يعتبر اختيارا مناسبا جاء في وقته. وهناك جانبان للتكنولوجيا الحيوية يعتبران على درجة من الأهمية الخاصة: الفقدان المحتمل للتنوع البيولوجي نتيجة الانتقال صوب عدد محدود من المحاصيل الوفيرة الغلاّت، والخطر الذي يهدد البيئة بسبب انتشار الكائنات الحية (المتعضيات) المعدلة وراثيا. ولهذا ينبغي للجنة أن تدرس كيف يمكن للتكنولوجيا الإحيائية أن تستخدم لتحسين إنتاج الأغذية، ليس هذا فحسب، بل تدرس أيضا الحاجة إلى إطار تشريعي للتكنولوجيا الإحيائية بغية حماية صحة الإنسان والتنوع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية. وقال إن الحاجة تدعو إلى تنسيق أفضل بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٣ - ثم انتقل إلى البند الفرعي بشأن أزمة الديون الخارجية، فشدّد على أهمية اتخاذ نهج متكامل. فإلى جانب الدعم المالي المباشر وتخفيف عبء الديون، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير تسمح للبلدان المدينة أن تعبئ مواردها عن طريق تعزيز القدرة على التصدير وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق. وهناك احتمال آخر يتمثل في إنشاء نظام تفضيلي للصادرات من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأضاف قائلا إن وفده يؤيد التدابير الرامية إلى تخفيف وطأة الديون والتي تتخذ حاليا داخل إطار نادي باريس والمبادرة الخاصة بالديون التي أُقرّت في مؤتمر قمة كولونيا للبلدان الصناعية الكبرى في شهر حزيران/يونيه. واختتم قائلا إن الاتحاد الروسي سوف يواصل الاشتراك في المساعدات الهادفة إلى تخفيف وطأة الديون والمقدمة إلى بلدان محددة على أساس المبادئ المتفق عليها بشأن تقاسم الأعباء.

٤ - **السيد اسكانيرو** (المكسيك): تكلم بالنيابة عن "مجموعة ريو" فقال إن خطى التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللاسلكية إنما تخلق الآن ثورة صناعية ثالثة حقيقية. ويجب أن تتاح للبلدان النامية السبل التامة للحصول على العلم والتكنولوجيا وخصوصا تكنولوجيا المعلومات وإذا لم يحدث ذلك فسوف تجد نفسها على الهامش. ويجب تعبئة الموارد المالية بغية خلق وتعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية لتلك البلدان. وأضاف قائلا

إنه يلزم أيضا تعاون أكبر بين القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ويجب تعزيز اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مثلما يجب تعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي من أجل العلم والتكنولوجيا.

٥ - **السيد أليمان** (أكوادور): أكد على ضرورة العمل المتضافر لحل الأزمة المالية الدولية، ورحب بمبادرة البلدان الصناعية الكبرى في كولونيا بشأن الديون كعلامة تدل على التضامن مع بلدان مثل أكوادور التي كافحت مع التكيف الهيكلي طوال السنوات العديدة الماضية.

٦ - وأضاف قائلا إن اكوادور تشهد واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية في تاريخها. فالكوارث الطبيعية التي سببتها ظاهرة "النينيو" قد دمرت الكثير من مرافق الإنتاج الأساسية في البلد، مما أسفر عن أضرار تقدر بنحو ٣ بلايين دولار. ومع خدمة الدين التي تستهلك نحو ٤٢ في المائة من الميزانية ومع ديون خارجية تبلغ ٣١٥ في المائة من صادراتها السنوية، تعتبر أكوادور بلدا من أكثر البلدان مديونية في العالم.

٧ - ومضى قائلا إن الحكومة طلبت مساعدات مع تخفيف وطأة الديون، وهي تبذل كل ما في وسعها من جهد بكل إخلاص للوفاء بالتزاماتها في حدود قدرتها. بيد أنها لا تستطيع أن تواصل تقييد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن تؤجل التطلعات نحو مستقبل أفضل لشعبها الذي تعيش نسبة ٦١ في المائة منه في حالة من الفقر. وقال إن أية تدابير تتخذ من أجل التكيف الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية سوف تكون متوقفة على أهداف التنمية الاجتماعية التي وضعتها الحكومة: تخفيف حدة الفقر وسوء التغذية، تحسين سبل التمتع بالرعاية الصحية والتعليم، تخفيض معدل البطالة وزيادة الدخول الأسرية. واختتم قائلا أن الأولوية لدى أكوادور تتمثل في تسديد ديونها الاجتماعية لسكانها البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة، وأي سبيل آخر للعمل سيكون غير صائب.

٨ - **السيد كولبي** (النرويج): قال إن وجود عبء لا يطاق من الديون يعتبر عقبة كبيرة أمام كثير من البلدان النامية تحول دون بلوغها هدف الحد من الفقر على المستوى العالمي بمقدار النصف بحلول سنة ٢٠١٥. ولهذا فإن الدول الدائنة تمسك في يدها بمفتاح يتيح إعطاء أفقر أعضاء المجتمع العالمي الفرصة لبداية جديدة. وقال إن النرويج تشجع جميع البلدان الدائنة على البحث عن طرق لمنح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون فرصة لبداية جديدة. والنرويج على استعداد للاضطلاع بنصيبها، بل وفي الواقع، فإنها مستعدة للتنازل عن نسبة ١٠٠ في المائة من مطالباتها التجارية التي على هذه البلدان. وأوضح أن مساعداتها الإنمائية الرسمية كانت طوال سنوات عديدة تعطى على أساس منحة.

٩ - واستطرد قائلا إن الحاجة تدعو إلى استراتيجيات شاملة لضمان أن يسفر تخفيف عبء الديون عن تخفيف وطأة الفقر. وأن تسهم ورقات الاستراتيجية بشأن الحد من وطأة الفقر في تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية نفسها وفي زيادة فعالية المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وحيث تضطلع الحكومات الوطنية بالمسؤولية الرئيسية عن تحديد السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية التي سوف تولد النمو وتسهم في تخفيف حدة الفقر، فإن استراتيجيات شاملة من هذا القبيل ينبغي أن تقوم البلدان بدفع عجلاتها وصوغ تفاصيلها بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية. وينبغي شمول القطاعات الاجتماعية في برامج الإصلاح المرتبطة بالمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بغية زيادة الفعالية والطاقة الاستيعابية.

١٠ - وأردف قائلا إن توفير نطاقات أعمق وأوسع من تخفيف عبء الدين سوف يعمل سريعا على ما هو أكثر ضعفين من تكاليف المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال إن حجم التمويل المطلوب يحول دون إمكانية مواصلة الممارسة المعمول بها حاليا في تقديم تبرعات مخصصة الغرض؛ فالمطلوب وجود صيغة أكثر معقولية وشفافية من أجل تقاسم الأعباء. فالتمويل الكامل للآلية المحسنة للمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سوف تتوقف على مدى استعداد جميع الدول الصناعية الكبرى بأن تلتزم بنصيب لها في التمويل.

١١ - ومضى قائلا إن هناك أيضا بعض القلق بشأن حالة عدد من البلدان المتوسطة الدخول والتي لديها أعباء ديون لا تطاق والتي تأثرت بنزاع ما أو بكوارث طبيعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل ما هو أكثر لإتاحة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، ويجب أن يواصل تعديل وإصلاح نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف وذلك لتيسير وليس لعرقلة دخول البلدان النامية في السوق العالمية.

١٢ - واختتم كلامه قائلا إن النرويج، كتعبير عن التزامها بهدف تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مطلق بحلول سنة ٢٠١٥، وانطلاقا من إيمانها أن تخفيف عبء الديون لا ينبغي أن يدبر على حساب الجهود الرامية إلى تعبئة المساعدات الإنمائية الرسمية، أقدمت على وضع خطة من أجل زيادة تدريجية في مساعداتها الإنمائية من نسبتها الحالية وهي ٠,٨٨ في المائة إلى نسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٣ - **السيد أكينسانيا** (نيجيريا): قال إن المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تبلغ مستوى التوقعات المنشودة، حيث يجد كثير من البلدان أن من الصعب عليها الوفاء بالشروط المطلوبة منها للاستفادة من المبادرة. وأضاف إن وفده يرحب بمبادرة كولونيا الأخيرة الخاصة بالديون، بيد أنه يرى أن معيار الاستحقاق ينبغي أن يكون مرناً بغية استيعاب أكبر عدد ممكن من البلدان النامية المدينة.

١٤ - وأشار إلى عدد من المقترحات المقدمة من رئيس جمهورية بلده القصد منها معالجة مشكلة الديون. وقال إن النيجيريين يتوقعون أن تعود الديمقراطية بثمار ملموسة في حياتهم، بيد أن التزامات خدمة الديون الباهظة لا يمكن الوفاء بها إلى على حساب الاستثمارات في مجالات التعليم والرعاية الصحية، والإسكان والنقل العام وغير ذلك من المرافق الأساسية. وسيكون من الأمور المستحيلة تلبية التوقعات المتزايدة لشعبه دون تخفيض كبير في أعباء الديون.

١٥ - وأردف قائلا إنه ينبغي بذل كل الجهود بغية عكس اتجاه هروب رؤوس الأموال بشكل غير مشروع من أفريقيا، مما يزيد في تعقيد مشكلة الديون، فهناك نسبة تقدر بنحو ٣٧ في المائة من ثروة أفريقيا يحتفظ بها خارج أفريقيا. وقال إن نيجيريا تطالب بوضع اتفاقية دولية بشأن استعادة جميع رؤوس الأموال المنقولة بشكل غير مشروع من تلك البلدان إلى أفريقيا والعالم النامي. والهدف من الاتفاقية هو إجبار المصارف على إفشاء مصدر الأموال التي لديها وتقديم طلب إليها بإعادة تلك الأموال إلى بلدان الملكية الشرعية. وعندئذ يخضع مرتكبو أفعال الحركة غير المشروعة للأموال لسلطان القانون الوطني والدولي.

١٦ - **السيد أوزوغرغين** (تركيا): قال إن مبادرة كولونيا الخاصة بالديون والمبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمرفق الجديد الخاص بالنمو وتخفيف حدة الفقر كلها ابتكارات موضع ترحيب في تدبير تخفيف الديون على أكثر شركاء التنمية عوزا. وأضاف قائلا إن كل هذه التدابير تظهر بوضوح تحركا

نحو ربط تخفيف أعباء الديون بسياسات تهدف إلى تخفيف وطأة الفقر في جميع أنحاء العالم. وقال إن استخدام النسب بين الديون والصادرات كمعايير محددة في استراتيجيات سابقة خاصة بتخفيف أعباء الديون، دون المراعاة الواجبة إلى الاحتياجات الاجتماعية العاجلة، قلل بدرجة كبيرة من فعالية تلك الاستراتيجات. بيد أن فكرة توجيه الأموال المفرج عنها من خدمة الديون إلى استراتيجيات العمل الاجتماعي غدت آخر الأمر مسيطرة على التفكير الحالي. ورغم أن هناك علامات تشير إلى انتعاش بطئ من الأزمات المالية الأخيرة، لا يجب على المجتمع الدولي أن ينتهج موقف الرضا عن النفس.

١٧ - واستطرد قائلا إن من الأمور الأساسية أن يستجمع المجتمع الدولي الإرادة السياسية من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الجديدة لتخفيف أعباء الديون. واستدرك قائلا إن تخفيف أعباء الديون وحده لا يمكن أن يحدث تغييرات طويلة الأجل من أجل ما هو أفضل. فعلى المستوى الوطني، يجب أن توضع السياسات وتنفذ بطريقة تتسم بالشفافية والديموقراطية والتشارك بحيث يسهم المجتمع المدني في ذلك. كما يجب مواصلة بناء القدرات والاستراتيجيات الهادفة إلى منفعة الفقراء دون هوادة. ويعتبر الإصلاح الهيكلي في القطاع المصرفي والقطاع الزراعي والضمان الاجتماعي بالغ الأهمية مثل الخصخصة تماما، بيد أنه ينبغي إيلاء مزيد من التركيز على الاعتبارات الاجتماعية.

١٨ - وأضاف قائلا إنه من المتفق عليه بوجه عام وجوب استعادة استقرار النظام المالي الدولي. إذ ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهما يحافظان على مهامهما الوظيفية المعنية أن يواصلا تحسين تنسيق استجاباتهم ردًّا على المشاكل المالية التي تعانيها البلدان. كما ينبغي تعزيز إسهام المؤسسات المالية الخاصة في استقرار النظام المالي الدولي وذلك عن طريق قبول التخلص المنظم من الديون استنادا إلى التقاسم العادل للأعباء. وفي ختام بيانه وجّه الشكر إلى صندوق النقد الدولي وإلى البنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على دعمها المناسب من حيث التوقيت من أجل تصميم ترتيبات طارئة مبسطة للاضطلاع بعمليات إنقاذ ضخمة في أعقاب الزلزال الذي ضرب تركيا مؤخرا. وقال إنه على ثقة من أن التعاون سوف يستمر كي يتسنى ترميم المرافق والخدمات الأساسية وكي يتسنى إعادة إنشاء الأنشطة الاقتصادية الأساسية بغية ملافاة فوضى التعطل الاقتصادي والاجتماعي لفترة طويلة.

١٩ - **السيد مينون** (الهند): قال إن عصر العولمة الذي شهد ظهور أسواق عالمية في السلع والخدمات والتدفقات المالية، يعتبر أيضا عصر عولمة تكنولوجية. فقد عملت تكنولوجيات الاتصالات، وخصوصا الإنترنت، على إزالة المعوقات التقليدية المتعلقة بالتكلفة والوقت والمسافة. فهذه التكنولوجيا تكمن فيها إمكانات ضخمة لتوفير التعليم عن طريق التعلّم عن بعد وعقد المؤتمرات عن بعد بالنسبة للبلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد لبناء المستودعات التقليدية للمعارف مثل المكتبات. وقال إن التحدي الرئيسي الذي يجابه المجتمع العالمي يتمثل في تسخير العلم والتكنولوجيا لمعالجة الأزمات التي تواجه البلدان النامية، حيث أن البحث والتطوير للتكنولوجيات الجديدة موجهان بشكل ساحق نحو مشاكل البلدان الغنية. وللاستشهاد بمثال واحد فقط، فإن الإبداع التكنولوجي في الصناعة الكيميائية والصيدلانية لم يركز على الأخطار الصحية الجسيمة التي تجابه العالم - وهي أمراض الالتهاب الرئوي والإسهال والسل، بل ركّز على عقاقير التجميل أو على الطماطم التي لا تفسد سريعا بالنضج.

٢٠ - ومضى قائلا إن الإخفاق الحالي في تلبية الاحتياجات العلمية والتقنية للناس الأفقر في العالم، أسفر عن اختلال عميق في الإنتاج العالمي للمعرفة. فهناك مجتمعان يتعين أن يتعايشا معاً: عالم الموسرين ذوي الدخول

العالية والتعليم ومعرفة القراءة والكتابة، وسهولة الاطلاع والحصول على المعلومات بتكاليف أقل وبسرعات أعلى، وعالم الآخرين الذين يفتقرون حتى إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية. وقال إن الأمم المتحدة لديها فرصة فريدة في استنباط إطار من أجل إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة في البلدان النامية ليتسنى لها أن تصبح جزءا من الثورة التكنولوجية. وقد ورد في "تقرير التنمية البشرية" لسنة ١٩٩٩ اقتراح مثير للاهتمام من أجل فرض ضريبة ضئيلة على البيانات المرسلة بالبريد الإلكتروني، حيث أنها سوف تدر إيرادات ضخمة يمكن إنفاقها على تنمية من هذا القبيل.

٢١ - واستطرد قائلا إن التطورات الهامة في التكنولوجيا الإحيائية، وخصوصا المحاصيل المحورة وراثيا، يمكن أن تقلل من الحاجة إلى مبيدات الأعشاب ومبيدات الحشرات، ويمكن أن تحسّن إنتاج الأغذية وأن تجد لها استخدامات مثل المستحضرات الصيدلانية. بيد أنه يجب بحث الآثار الطويلة الأجل المترتبة على ذلك في البيئة. ويجب أيضا الاعتراف بأن كثيرا من جوانب التكنولوجيا هذه مقتبس من موارد إحيائية - وراثية ومن معارف تقليدية طبيعية لدى البلدان النامية. ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم بعض التوجيه في المداولات حول المسائل المعقدة التي تحيط بالرسوم المدفوعة ثمنا للمواد الوراثية، وينبغي أن تعاون على تصميم صرح تكنولوجي دولي يشجع على إنجاز خطى التقدم التكنولوجي، ولكن ليس على حساب تهميش أفقر الناس وأعوزهم.

٢٢ - وأردف قائلا إن الهند قد أدركت الأهمية البالغة للعلم والتكنولوجيا باعتبارهما العامل الذي يحدد النمو الطويل الأجل، وتعكس صناعة الهند المزدهرة في مجال البرامجيات الإمكانات التي تكمن في هذا القطاع بما يفيد البلدان النامية. واستدرك قائلا إنه من الأمور الملحّة أن تستكمل هذه الجهود على الصعيد الوطني بقواعد دولية تأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية إلى سبل الحصول على التكنولوجيا المتطورة. ومن هذا المنظور، فإن وفده يحث على ضرورة أن يتناول القرار الذي سوف يعتمد بشأن هذا البند التحديات الحقيقية لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل الاهتمامات المشتركة بالتنمية.

٢٣ - **السيد سيكي** (اليابان): قال إن المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تشكل وسيلة لتيسير أحوال البلدان المستفيدة بحيث يمكن تحملها، وذلك بتقديم بديل لعملية إعادة التفاوض المستديمة حول الديون. واستدرك قائلا إن تنفيذ المبادرة كان يحتاج منذ فترة طويلة إلى تحسين. ونتيجة لذلك، قامت حكومته بتوسيع نطاق تدابيرها الثنائية الطرف بخصوص تخفيف أعباء الديون، وقد بدأت تعمل مع بلدان أخرى من أجل تنقيح المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولهذا فإنها ترحب بالقرار الذي اتخذ مؤخرا لجعل تخفيف أعباء الديون أسرع وأعمق وأوسع نطاقا. وقال إن اليابان قدمت في السنوات العشرين الماضية نحو ٣ بلايين دولار في شكل إعانة منحة لتخفيف أعباء الديون. وفي إطار المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن اليابان سوف تقدم منحا لتخفيف أعباء الديون تصل نسبتها إلى ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بقروض المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الطرف، وبهذا تقوم فعليا بإلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية. أما فيما يتعلق بالقروض خارج نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن اليابان سوف تعمد، إذا دعت الضرورة، إلى تجاوز نسبة ٨٠ في المائة المستهدفة لتخفيف أعباء الديون. ونتيجة لذلك، فإنها سوف تقدم معونات من أجل تخفيف أعباء الديون الثنائية الطرف أكثر من أي جهة مانحة أخرى. ولأن تنفيذ المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سوف يتطلب مزيدا من الموارد، فقد تبرعت اليابان بما يزيد على ٧٠ مليون دولار لصندوق النقد الدولي وللصناديق الاستئمانية في البنك الدولي الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتأمل اليابان أن تقوم بلدان أخرى كثيرة بتقديم تبرعات أيضا.

٢٤ - واستطرد قائلا إن البلدان المدينة يجب عليها من جانبها أن تتولى بنفسها تدبير أمور مشاكلها، وأن تدير اقتصاداتها بشكل ملائم وأن تنفذ جميع الإصلاحات الاقتصادية الضرورية. وأضاف أن البلدان النامية في حاجة إلى تدعيم طاقتها على إدارة الديون، بالتعاون التقني من المجتمع الدولي. ووفقا لذلك، قامت حكومتا اليابان وكينيا، إلى جانب صندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة دراسية لإدارة الديون، عقدت في نيروبي، وتعتزم اليابان في المستقبل القريب أن تعقد في سنغافورة حلقات عمل معنية بمواجهة مشكلة الديون، أما الموارد التي سوف تتاح عن طريق تدابير تخفيف أعباء الديون، فينبغي توجيهها إلى الاستثمارات في التنمية مستقبلا، وخصوصا في القطاع الاجتماعي. وأضاف قائلا إن اليابان تدعم الرابطة المعززة بين تخفيف أعباء الديون وبين تخفيف وطأة الفقر، وهي ترحب بالاقتراحات الرامية إلى إعداد بحوث استراتيجية بشأن تخفيف حدة الفقر، معنية بكل بلد، ولإصلاح مرفق التكيُّف الهيكلي المعزز، بغية إيلاء مزيد من التأكيد على الجهود الوطنية لتخفيف حدة الفقر.

٢٥ - ومضى قائلا إن اليابان تتفق في الرأي مع وجهة النظر التي مفادها وجوب أن تركّز المساعدات الدولية المقدمة إلى أقل البلدان نموًّا على تقديم منح، نظرا لما تعانيه هذه البلدان من مشاكل متعلقة بالديون. واستدرك قائلا إن قروض المساعدة الإنمائية الرسمية الطويلة الأجل وذات الفائدة القليلة السعر، يمكن أن تساعد تلك البلدان، إذا ما أديرت بفعالية واستخدمت لتمويل مشاريع سليمة اقتصاديا، على اجتذاب استثمارات ضخمة من أجل الانطلاق الاقتصادي. واختتم قائلا إن اليابان قد شاهدت بلدانا كثيرة، من بينها بعض البلدان الأقل نموا، تستخدم هذا الشكل من التعاون استخداما فعالا للغاية.

٢٦ - **السيدة دونغ غيلان** (الصين): قالت إن تقارير لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عرضت تحليلا سليما للبيئة الجديدة وللتحديات أمام تطوير العلم والتكنولوجيا، وطرحت توصيات قيِّمة في مجال السياسات العامة عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تعزز من طاقاتها ومن قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي في هذا المجال. وأعربت عن أملها في أن تعطي الأمم المتحدة مزيدا من الدعم إلى اللجنة، وفي أن تواصل اللجنة دراستها للتحديات الجديدة التي تطرحها العولمة السريعة للأنشطة الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، وخصوصا فيما يتعلق بالبلدان النامية؛ وأن تواصل تقديم العون لتعزيز القدرة لدى البلدان النامية على رسم القرار؛ وأن تستكشف آليات ملائمة من أجل تنفيذ توصياتها المتعلقة بالسياسة العامة.

٢٧ - ومضت قائلة إن الثروات الهائلة التي تكونت بفعل فتوحات التقدم في العلم والتكنولوجيا قد وزعت بشكل غير عادل فيما بين بلدان العالم. وعملت عولمة هذه الأنشطة على توسيع الثغرة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء وبين بلدان الشمال والجنوب من حيث المعرفة والموارد. ورغم أن العلم والتكنولوجيا هما المفتاح لحل المشاكل الكبرى التي تواجه البشرية، مثل اكتظاظ السكان والأمراض والفقر والاستخدام المستدام للموارد وحماية البيئة، فإن مسألة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لم تنل ما تستحقه من الاهتمام في منظومة الأمم المتحدة. وبدلا عن ذلك، فإن الهيئات التي تتناول موضوع العلم والتكنولوجيا قد أصابها الوهن منذ سنة ١٩٩٢. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية بالغة الأهمية للنهوض بالتنمية، بجملة أمور من بينها العلم والتكنولوجيا، ولهذا ينبغي أن تولي مزيدا من الاهتمام بالحاجات العملية للبلدان النامية، وأن تدعم مطلبها المعقول من أجل إزالة القيود على عمليات نقل التكنولوجيا، ومن أجل تعبئة الأموال اللازمة للتعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا، وتعزيز دعمها للعلم والتكنولوجيا.

٢٨ - وأوضحت أن حكومة بلدها قد عملت على زيادة التمويل اللازم للعلم والتكنولوجيا بحوالي نسبة ١٥ في المائة سنويا منذ عام ١٩٨٥، وأنها سعت جاهدة إلى إصلاح وإعادة هيكلة قطاع العلم والتكنولوجيا كي يتسنى له خدمة التنمية الاقتصادية بشكل أفضل. وقالت إن حكومتها اعتمدت في سنة ١٩٩٥ خطة استراتيجية لتحديث البلد عن طريق العلم والتعليم؛ وفي سنة ١٩٩٩ قامت بصوغ مجموعة متتالية من السياسات العامة لتشجيع الابتكار التكنولوجي. وأسهمت هذه الجهود في تدعيم التنمية الاقتصادية في الصين بشكل فعّال. وسوف تواصل الحكومة الصينية تعزيز تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة في ميدان العلم والتكنولوجيا.

٢٩ - وفيما يتعلق بأزمة الديون الخارجية، قالت إنها ترحب بأحدث الجهود المبذولة وبالالتزامات التي أبدتها البلدان الدائنة والمؤسسات الدولية من أجل تخفيف أعباء البلدان المثقلة بالديون. بيد أن كثيرا من هذه البلدان مازالت ضعيفة وهشة أمام الصدمات الخارجية. فالالتزامات المعلنة بشأن مسألة الديون يجب أن تترجم إلى أفعال، ويجب استكشاف أفكار جديدة بشكل مستفيض ليتسنى لمزيد من البلدان النامية أن تتخلص من أعباء ديونها وأن توجه مواردها صوب النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يجب الاحتراس من أن تخلق المبادرات الجديدة بشأن تخفيف أعباء الديون مشاكل جديدة للبلدان النامية. واختتمت قائلة إن الصين، رغم أنها من البلدان النامية، قد بذلت أقصى ما في وسعها لدعم جهود المجتمع الدولي بغية تخفيف مشكلة الديون، وسوف تواصل القيام بذلك.

٣٠ - **السيد كيبيدي** (اثيوبيا): قال إن استمرار جسامة أزمة الديون الخارجية، وخصوصا في افريقيا، تبيّن أن التصريحات المعلنة من المجتمع الدولي لم تؤد إلى تدابير بنّاءة ونتائج ملموسة، وذلك إلى حد ما، لأن النهج المتخذ إزاء مبادرات تخفيف أعباء الديون كان مشتتا. ففي حين تفاقم الوضع المالي في البلدان الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية، فإن نسبة خدمات الديون إلى صادراتها قد ارتفعت لديها من ١٢,٨ في المائة في سنة ١٩٩٧ إلى نحو ١٥ في المائة في سنة ١٩٩٨. وتعيّن على البلدان الافريقية أن تنفق ثلاثة أرباع إجمالي عائداتها من الصادرات في سنة ١٩٩٨ بغية الوفاء بجميع التزاماتها المقررة إزاء خدمة الديون.

٣١ - وأوضح أن خدمة ديون افريقيا تؤثر تأثيرا ضارا بالرعاية الصحية والتعليم، حيث أنها تحوّل الموارد التي تمس إليها الحاجة بشدة بعيدا عن هذين القطاعين. فعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، انحدرت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية وسبل التمتع بالرعاية الصحية الأساسية في منطقة جنوبي الصحراء الكبرى. فإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الأهداف الدولية المحددة لتخفيض معدل وفيات، مع الأطفال المواليد، ومع التوسع في التعليم الأولي، لن تكون قابلة للإنجاز فيما يتعلق بهذه البلدان. كما أن المبادرات الدولية المضطلع بها من أجل التنمية الافريقية تركت القارة في وضع مماثل أو حتى أسوأ مما كان. ورغم أن المجتمع الدولي قد تفهم تفهما أكمل لتحدي الفقر في التسعينات، فإن الإجراءات الشاملة والفعالة لمواجهة التحدي قد تخلفت بعيدا في الوراء.

٣٢ - ومضى قائلا إن الخطوة الأولى في تنفيذ المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قد تركت الشيء الكثير الذي مازال منشودا. ورغم أنه يرحب بالتحسينات التي أدخلت في مؤتمر قمة كولونيا، يمكن القيام بما هو أكثر في هذا الصدد. وقال إنه يؤيد تماما مقترحات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمبادرة معززة خاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى وجه الخصوص، فإنه يوافق على ضرورة تقصير الإطار الزمني للتنفيذ

إلى ثلاث سنوات. وينبغي أن تطبق المبادرة معايير نموذجية موحدة قائمة على مبادئ وذات طابع اقتصادي من أجل استحقاق المساعدة، استنادا إلى أداء السياسة العامة وبرامج مرفق التكيُّف الهيكلي المعزز، بدلا عن المعايير السياسية أو غير ذلك من معايير؛ ولا ينبغي استخدام اعتبارات غير اقتصادية كذريعة لاستبعاد بلدان تستحق المساعدة من المبادرة. ولا يمكن للمبادرة أن يكون لها أثر مستديم على تنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر، ما لم يخفَّض بدرجة كبيرة الحد الأقصى لنصيب الإيرادات المالية المخصصة لخدمة الدين الخارجي. وينبغي إيلاء الأولوية إلى إزالة أعباء الديون بدلا عن ضمان القدرة على احتمالها. وحث شركاء التنمية على إلغاء الديون الثنائية وعكس الاتجاه النازل في المساعدة الإنمائية الرسمية؛ موضحا مع ذلك أن الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن تكون إضافية فوق تلك المقدمة عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف قائلا إنه يرحب بالصلة التي تربط بين تخفيف أعباء الديون وتخفيف حدة الفقر، بيد أنه يرى أن استراتيجيات وبرامج تخفيف حدة الفقر، ينبغي أن تترك لكل حكومة من الحكومات. وفي بعض البلدان، يمكن أيضا ربط تخفيف أعباء الديون ببرامج الأمن الغذائي وببرامج الاستثمارات في الصحة والتعليم وبناء الطرق الريفية. وأعرب عن أمله في أن يوضع وينفذ حل شامل لأزمة الديون على أساس عاجل حتى لا يرحل عبء الديون إلى القرن القادم.

٣٣ - **السيد أوسى - دانكواه** (غانا): قال إن الجمعية العامة قد لعبت دورا حاسما في إبقاء أزمة الديون الخارجية على جدول الأعمال الدولي. وقال إنه لمما يسره أن يلاحظ أن قادة البلدان الصناعية قد تقبلوا اعتبار تخفيف أعباء الديون لدى البلدان الفقيرة أمرا اقتصاديا وأخلاقيا ملحا ولا سبيل إلى اجتنابه، بيد أنه يلاحظ أن إبداء إعلانات النوايا لم تكن في الماضي تقابل بتصرفات عملية، وهذا يرجع في بعض الأحيان إلى ظروف داخلية. وتضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية مواصلة الضغط على قادة البلدان المتقدمة النمو لترجمة أقوالهم إلى أفعال. وحيث أن منظمات المجتمع المدني لديها دور هام تؤديه في هذا الصدد، فينبغي للجمعية العامة أن تعزز تعاونها وتشابكها مع جماعات مثل اليوبيل ٢٠٠٠ وحملة أوكسفورد للتحرر من الجوع (أوكسفام)، وذلك لخلق النمو التلقائي السريع للرأي اللازم لضمان احترام الالتزامات المتعهد بها.

٣٤ - وأضاف قائلا إن الفقرات ٤٠ إلى ٤٢ من تقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية (A/54/370) تبيِّن كيف يمكن بسهولة للبلدان التي تحقق المعيار المالي عند نقطة الإكمال يمكن أن تنزلق إلى حالة من عدم القدرة على تحمل الدين نتيجة للمشاكل من جراء عدم تحقيق هدف تناسب المديونية مع الإيراد، والناجمة عن تدني أسعار السلع الأساسية، وانخفاض الطلب على الصادرات وغيرها من العوامل. ورغم ما نالته مبادرة كولونيا الخاصة بالديون ومبادرات الإعفاء من الديون الثنائية؛ فإنها لم تستطع في حد ذاتها أن تحقق القضاء الدائم على ربقة الديون والشروط اللازمة لإدارة الديون المقبلة المقدور على تحملها. ويجب إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الشروط اللازمة للنمو الاقتصادي، مثل تحسين سبل الوصول إلى الأسواق. وأعرب عن أسفه لأن الإعفاء من الديون أصبح مشروطا بالتخلص الفعلي من دعم المساعدة الإنمائية الرسمية لمشاريع التنمية في البلدان التي اختارت الإعفاء من الديون. وقال إنه يعلم أن البلدان الصناعية وافقت، بموجب مبادرة كولونيا الخاصة بالديون، على زيادة نصيب ما يقدم من التمويل بصفة منحة، بالإضافة إلى الإعفاء من الديون. وطلب إلى البلدان المعنية أن تقدم توضيحا في هذا الشأن.

٣٥ - وفي حين أشاد بالقرار المتخذ بإعادة التقييم إلى ما يبلغ ١٤ مليون أوقية من ذهب صندوق النقد الدولي، فإن مبادرة كولونيا من أجل تخفيف معزز لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مازالت تقل كثيرا عن بلوغ

الوعد المقطوع، ما لم يخصص جزء كبير من المتحصلات لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وما لم يتحمل المانحون نصيبا أكبر من تكاليف المبادرة. وقال إنه يؤيد مقترحات الأمم المتحدة الموجزة في الفقرة ٥١ من تقرير الأمين العام، باستثناء الاقتراح بشأن المبيعات الجزئية لذهب صندوق النقد الدولي التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على سوق الذهب. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تعطى جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نسبة ٩٠ في المائة على الأقل كتخفيض في الديون الثنائية الرسمية غير ديون المساعدة الإنمائية الرسمية. واختتم قائلا إنه يؤيد أيضا إجراءات التخلص المنتظم من الديون بدون دفع أموال بالنسبة للبلدان ذات الدخول المتوسطة وغيرها مما هي في حالات مماثلة، حيث أن هذا النهج يقلل التكاليف الاجتماعية ويساعد على ضمان الاستقرار في الاقتصاد العالمي.

٣٦ - **السيد ماينت** (ميانمار): قال إن أعباء خدمة الديون التي لا تطاق، قد منعت طوال الخمسين سنة الماضية، كثيرا من البلدان من استثمار المبالغ اللازمة بغية تحقيق النمو الاقتصادي الصافي المستديم. ولهذا فإنه يرحب بتدابير تخفيف أعباء الديون التي تتخذها حاليا المؤسسات الدولية والبلدان الدائنة. وعلى وجه الخصوص، فإن الجهود المبذولة لتعزيز وتعجيل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. ومنذ الشروع في هذه المبادرة قبل ثلاث سنوات، فإن قلة قليلة من البلدان هي التي قدمت صفقات تتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو ما ثبت أنه نعمة ونقمة لأن سياسات التكيُّف الهيكلي المطلوب أن تضطلع بها تلك البلدان أضرت بالناس أنفسهم الذين قصد بتخفيف أعباء الدين تقديم العون لهم.

٣٧ - وأضاف قائلا إن النقطة الحاسمة في مشكلة الديون هي عدم القدرة على تحمل الأعباء بالنسبة للبلدان التي تعيَّن عليها تسديد أكثر من نصف دخلها من أجل خدمة الدين. فقد عمل انخفاض أسعار السلع الأساسية، والحواجز التي أقامتها البلدان المتقدمة في وجه صادرات البلدان النامية وما تقدمه من إعانات مالية حكومية للمنتجات الزراعية، على تقليل فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق، كما قللت من الدخول المتأتية عن ذلك، وفي الوقت نفسه عملت هذه المسببات على زيادة أعباء ديونها. وقال إن تخفيف عبء الديون يجب أخذه في الاعتبار في سياق استراتيجية شاملة لتخفيف حدة الفقر. وينبغي أن تستهدف هذه الاستراتيجية تحسين الرفاه الاجتماعي وتعزيز إمكانيات البلدان الفقيرة لتحقيق التنمية المستدامة. والجدير بالذكر أن مجموع الديون التي على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وعددها ٤٢ بلدا، وهو ما يقدر بأنه يزيد على ٢٠٠ بليون دولار، لا يمثل سوى نسبة ١ إلى ٥٠ من الثروة التي تدرها أسواق المال لدى البلدان الغنية. واختتم قائلا أنه يتفق في الرأي مع جماعات مثل "اليوبيل ٢٠٠٠" على وجوب أن يكون إلغاء جميع الديون هو الهدف النهائي.

٣٨ - **السيد سوتويو** (اندونيسيا): قال إن العلم والتكنولوجيا يعتبران في عصر المعلومات الراهن، على درجة بالغة من الأهمية للمجتمع الدولي. ولهذا فإنه من المخيب للآمال أن اللجنة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لم تبذل حتى الآن أية محاولة ذات شأن لمعالجة الموضوع بطريقة شاملة ومتكاملة. ففي حين بذلت المنظمة خلال العقدين الماضيين جهودا كبيرة لتعزيز نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها بشكل فعال. مازال هناك افتقار إلى تنسيق هادف على نطاق المنظومة، وأن التدابير المتخذة اتسمت بطابع تدريجي.

٣٩ - ومضى قائلا إنه مع تزايد أهمية المسألة، ينبغي إنشاء جهة اتصال محورية لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال ولتعبئة الموارد المالية اللازمة لنشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وأضاف

أنه ليست هناك حاجة إلى التوسع بإنشاء أجهزة جديدة في الأمم المتحدة. وبدلا عن ذلك، ينبغي التركيز على تعزيز دور هيئة مختصة، مثل اللجنة المعنية بتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٤٠ - وبخصوص مسألة المديونية الخارجية، فإن المجتمع الدولي أبدع عبر السنين استراتيجية شاملة للديون لمساعدة البلدان النامية على التخلص من ربقة الديون. ومع ذلك لايزال عبء الديون معوقا شديدا ويخل بقدرة كثير من البلدان النامية على تحقيق التنمية. فالحكومات تنفق في كثير من الأحوال على خدمة الديون أكثر مما تنفقه على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية الأولية والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن العولمة والاضطراب المالي المنتشر، قد أضافا بعدا جديدا للمديونية الخارجية، بما في ذلك مشاكل السيولة.

٤١ - واستطرد قائلا إن إيجاد حل دائم وذي وجهة إنمائية للمشكلة يتطلب مزيدا من تخفيف عبء الديون للسماح للبلدان المدينة بالخلاص من عملية إعادة جدولة الديون التي لا نهاية لها، وتحقيق نمو وتنمية مستدامين. ومن الأهمية أيضا ضمان أن يكون الاقتصاد العالمي مستديما، وأن يجري تعزيز بيئة اقتصادية خارجية أكثر مواتاة لإحداث ذلك.

٤٢ - ومضى قائلا إن مديونية عدد من البلدان الآسيوية، من بينها إندونيسيا، قد ارتفعت، بسبب الأزمة المالية. وترى حكومة بلده أن الحالة تفاقمت بسبب الاستجابة الدولية رداً على الأزمة. فالتقشف لم يكن هو الحل لمشكلة الديون في آسيا. حتى السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعها كثير من بلدان المنطقة في العقود السابقة فشلت في ضمان النمو والتنمية المستدامين. وقد أظهرت التجربة في الواقع أن وجود اقتصاد مستقر نسبيا ليس كافيا في مواجهة صدمات خارجية غير مكبوحة وتصاحبها في كثير من الأحيان عملية تحرر مالي.

٤٣ - وفي حين لاتزال الشكوك تساور إندونيسيا إزاء قدرة المؤسسات الدولية المختصة على تعبئة التمويل الكافي لمواجهة الحالات الطارئة، ينبغي مع ذلك أن يكون التمويل من هذا القبيل جزءا لا يتجزأ من الآلية الدولية لإدارة الأزمات الاقتصادية. وفي الواقع، إن البلدان المتأثرة تتحمل جميع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية بقبولها الشرطيات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية. والشيء الذي تحتاجه البلدان حقا هو فسحة لالتقاط الأنفاس لتتمكن من العودة إلى مسار التنمية.

٤٤ - ومما يثير حنق إندونيسيا، أنها علمت أيضا أن قطاع شركاتها قد انهمك في عمليات اقتراض قصير الأجل وواسع النطاق، وهو ما يعتبر عرضة وسريع التأثر الشديد بالتغيُّرات السريعة في أسعار الصرف. ولهذا أدى الانخفاض الشديد في تلك الأسعار إلى زيادة تكاليف خدمة الديون بدرجة كبيرة، وأدى إلى مشاكل عويصة في التسديد. وبغية معالجة الأسباب الأصلية للمشكلة، هناك حاجة إلى زيادة الشفافية في العمليات المصرفية التجارية ودقة في الإبلاغ بشأن الدفقات الرأسمالية الخاصة. كما ينبغي أن يكون جمع البيانات أيضا أكثر شمولية في تغطيتها بغية السماح للحكومات ولمشغلي الأسواق المالية بمراقبة صكوك الدين القصيرة الأجل جدا، مثل الأوراق التجارية والسندات الإذنية التي يمكن أن تعمل بشدة على زيادة تعرض البلد لمخاطر لا داعي لها، والعمل على تقصير فترة استحقاق ديونها.

٤٥ - ومضى قائلا إنه حتى مع توافر هذه المعالم الأساسية، فإن السياسة الوطنية وحدها لا يمكن أن تضمن النجاح في عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل. كما أن وجود بيئة دولية مؤازرة يعتبر أمرا ذات أهمية بالغة.

وبالتالي، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تستخدم سياسات اقتصادية كلية سليمة، وخصوصا في مجالات تحرير التجارة، والتدفقات المالية والاستقرار النقدي، وينبغي أيضا توجيه جهود جدية نحو ضمان وجود سبل وصول كافية إلى الأسواق أمام منتجات البلدان النامية، وسبل الحصول على التكنولوجيا، واستقرار أسعار الصرف، ووجود معدلات منخفضة بشكل معقول لأسعار الفائدة وتدفقات مالية مضمونة ويمكن التنبؤ بها.

٤٦ - وأردف قائلا إن إجراء مزيد من التحسين على الاستراتيجية الدولية للديون ينبغي أن يتمشى مع نهج "مرة واحدة وإلى الأبد" الذي وضع للحد من رصيد الديون الإجمالي على البلدان المدينة، وينبغي أن يشمل اعتماد نهج متكامل إزاء جميع أنواع المديونية، بما في ذلك تلك الديون الثنائية والمتعددة الأطراف والتجارية. واختتم قائلا إن مساهمات البلدان المتقدمة ينبغي أن تستند إلى تدبير موارد إضافية بغية عدم تحويل أموال التنمية النادرة عن مسارها بإسم تخفيف أعباء الديون.

٤٧ - **السيد اياكارينو** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): تكلم عما ورد في التقرير عن المؤتمر العالمي الأخير المعني بالعلم، فقال إن الهدف الأساسي للمؤتمر تمثل في إتاحة منتدى رئيسي يمكن فيه لجميع أصحاب المصالح والاهتمام بالمساعي العلمية تدارس طرق يمكن بها للعلوم الطبيعية أن تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات وتطلعات المجتمع. كما أتاح المؤتمر فرصة للارتقاء بمكانة العلم في جدول الأعمال السياسي.

٤٨ - وقد اشترك ممثلون لما يزيد على ١٥٠ بلدا وعديد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في المؤتمر الذي نظمته اليونسكو، بمساعدة المجلس الدولي للاتحادات العلمية. وقد لعبت عدة وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، دورا هاما في وضع تفاصيل برنامج المؤتمر وفي صياغة وثيقتيه الأساسيتين، وهما، الإعلان

المتعلق بالعلوم واستخدام المعرفة العلمية، وخطة العلم - إطار للعمل. وقد جرى اعتماد الوثيقتين بالإجماع، وسوف يقدمان إلى مؤتمر اليونسكو العام في دورته القادمة.

٤٩ - واستطرد قائلا إن المؤتمر أقر في هاتين الوثيقتين الحاجة إلى استخدام المعرفة العلمية بطريقة مسؤولة بغية معالجة الحاجات والتطلعات الإنسانية ولاستحداث برامج بحثية مناسبة من أجل هذا الغرض. كما أكد المؤتمر على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ودعا إلى تآزر مشترك التخصصات في إنتاج واستخدام المعرفة العلمية. وحث أيضا الحكومات والقطاع الخاص على زيادة الدعم المقدم من أجل استحداث طاقات وافية في مجال العلوم والتكنولوجيا عن طريق برامج ملائمة خاصة بالتعليم والبحوث باعتبارها أساسا لا غنى عنه من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسليمة بيئيا. واختتم قائلا إن المؤتمر أقرّ أن هذه الاحتياجات تعد عاجلة بصفة خاصة من أجل البلدان النامية.

٥٠ - **السيد إيغو - إنغواو** (أوغندا): قال إن المجتمع الدولي يدخل أبواب الألفية الجديدة وقد فشل في حل مشكلة المديونية الخارجية. وأضاف أن افريقيا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تجاوزتها الأشكال الشديدة الفعالية في تمويل التنمية، ألا وهي أنشطة القطاع الخاص ومعاملاته. ولهذا فإن أزمة الديون ليست سوى جزءا صغيرا من أزمة أكبر بكثير في مجال التنمية، والتي يتطلب حلها نهجا شموليا يعالج ما يتصل بها من مسائل التبادل

التجاري والاستثمار والمالية وبناء القدرات. كما ينبغي أن يراعي الحل الظروف الخاصة بمختلف البلدان والمناطق وأولوياتها الخاصة.

٥١ - واستطرد قائلا إن المبادئ التالية ينبغي أن تشكل العمل الذي سيضطلع به مستقبلا بشأن مشكلة الديون: فالتدابير التي تتخذ ينبغي أن تكون شاملة، تغطي جميع أنواع الدين؛ والنسب بين خدمة الدين إلى الصادرات وخدمة الدين إلى الإيراد المالي، ينبغي أن تعكس بشكل أفضل قدرة البلدان المدينة على خدمة ديونها، وأخيرا، فإن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين اقتصاداتها في حاجة إلى دعم.

٥٢ - ومضى قائلا إن مبادرة كولونيا الأخيرة بخصوص الديون وغيرها من التدابير التي تعرض تخفيف أعباء الديون تعتبر خطوات في الاتجاه الصحيح، وينبغي تنفيذها بشكل تام دون استخدام قيود مشروطة لا داعي لها. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار لتعميق وزيادة توسيع نطاق المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بقصد إلغاء جميع الديون في نهاية المطاف. واستدرك قائلا إن تعبئة الموارد لتمويل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا ينبغي أن تعرض للخطر توفير دعم آخر من أجل التنمية.

٥٣ - وبشأن موضوع العلم والتكنولوجيا، قال إن خطى التقدم السريعة في مجالات العلم والتكنولوجيا قد أدت إلى قفزات كمية في الإنتاجية وإلى تقدم اقتصادى في تلك البلدان التي حققت التفوق في هذه المجالات. ومما يؤسف له إن الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا احتكرها القطاع الخاص وعمل ارتفاع تكاليف البحث وآليات حماية حقوق الملكية بشكل فعلي على إقصاء البلدان الفقيرة من الانتفاع بفوائد التقدم. وأضاف قائلا إن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بالشيء الكثير من أجل التشجيع على تقاسم المعرفة في ميدان العلم والتكنولوجيا. وقال إن أوغندا تؤيد الجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لرأب الثغرة. واختتم قائلا إنه ينبغي تعزيز هذه الجهود لضمان أن تؤتي تأثيرها الفعال على المستوى القطري.

٥٤ - **السيد برندرغاست** (جامايكا): قال إن المديونية الخارجية المتزايدة التي تثقل كاهل البلدان النامية تعرقل بشدة جهودها لتحقيق تنمية مستدامة وللقضاء على الفقر. وأضاف أن مشاكل كثير من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخصوصا تلك الموجودة جنوبي الصحراء الكبرى في افريقيا قد تفاقمت بما لازمها من استمرار تدني أسعار السلع الأساسية. وأعرب عن أمله في أن يتم سريعا التخفيف الموعود في أعباء الديون بموجب مبادرة كولونيا، وأن تعكس أهداف القدرة على تحمل أعباء الديون بشكل واقعي مدى قدرة البلدان على الدفع. وينبغي للبلدان المدينة أن تشترك كشركاء على قدم المساواة في عملية صنع القرار بخصوص الديون والمسائل المتصلة بها. وقال إنه يؤيد أيضا التوصيات الواردة في الفقرة ٥٢ من تقرير الأمين العام (A/54/370) بأنه ينبغي لتخفيف عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون السعي في المقام الأول إلى إزالة أي عائق ملزم، سواء كان يتمثل في ندرة الصرف الأجنبي أو في نقص موارد الميزانية. وأخيرا فإنه يلزم اتباع نهج شامل يضم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كما يضم البلدان العديدة ذات الدخول المتوسطة والتي تنوء أيضا بأعباء ديون ثقيلة تعرقل جهودها المبذولة لتخفيف وطأة الفقر.

٥٥ - وبخصوص موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، فإن الاقتصاد العالمي قد شهد تغيرات جذرية في العقدين الماضيين، وتؤجج نيران هذه التغيرات العولمةُ السريعة للأنشطة الاقتصادية والعلمية

والتكنولوجية. ولمواجهة تحديات البيئة التكنولوجية الجديدة، قامت الحكومات بوضع وتنفيذ سياسات عامة للعلوم والتكنولوجيا. وأضاف قائلا إن حكومته ترحب بما أقدمت عليه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من صوغ رؤية مشتركة بشأن ما يسهم به مستقبلا العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وطالب بأن تواصل اللجنة أداء دور استباقي في النهوض بالعلم والتكنولوجيا وفي تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥٦ - واستطرد قائلا إن حكومته قد أخذت بعين الاعتبار الجاد كثيرا من توصيات اللجنة المذكورة. فسياساتها الخاصة بالعلم والتكنولوجيا تعتبر جزءا من نظام أوسع خاص بالابتكار والعولمة. ومن بين المبادرات العديدة التي شاركت فيها مشروع على نطاق نصف الكرة الأرضية لوضع نهج موحد إزاء القضاء على الفقر عن طريق التفاعل مع صغار المزارعين لتحديد الكيفية التي يمكن بها حتى لتغيرات بسيطة في التكنولوجيا أن تساعد على حل بعض مشاكلهم. وأضاف قائلا إن الحكومة تحاول إقامة تحالف أقوى مع القطاع الخاص في مجالي البحث والتطوير.

٥٧ - واختتم قائلا إن العلوم والتكنولوجيا تتيح عالما من الإمكانيات للبلدان النامية لزيادة اشتراكها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الخصوص، فإن التعاون الإنمائي الذي شجع على نقل التكنولوجيات الملائمة وتبادل المعرفة والمعلومات، يعتبر واحدة من أفضل الاستراتيجيات للتغلب على العقبات في طريق النجاح.

٥٨ - **الأسقف مارتينو** (المراقب عن الكرسي البابوي): قال إن تقدما كبيرا قد تحقق في السنوات الأخيرة في الاعتراف بالأهمية الكبيرة لعبء الديون الذي يثقل كاهل البلدان الأشد فقرا. وأضاف قائلا إن المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي تعتبر محاولة كبرى لكي تعالج في آن واحد أعباء ديون تلك البلدان في إطار إصلاح اقتصادي واجتماعي سليم ودائم، إنما تمضي بخطى بطيئة للغاية. واستدرك قائلا إن الاقتراح الذي قدم مؤخرا من أجل تعزيز المبادرة الخاصة بالدول الفقيرة المثقلة بالديون، يتيح فرصا جديدة. وقد وعدت عدة بلدان بتقديم مساعدات ثنائية إلى بعض البلدان بعد استكمال عملية المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وطالب بأن تحترم الالتزام المعلن بمعالجة عبء ديون عدد كبير من البلدان الفقيرة، ويجب ضمان الموارد المالية اللازمة. وقال إن البلدان الأغنى تقع عليها، في هذا الصدد، مسؤولية خاصة.

٥٩ - ومضى قائلا إن تخفيف أعباء الديون ينبغي أن يكون محددا بوضوح، وينبغي أن يصل إلى مستويات تعتبر كافية ليس فقط لانقاذ البلدان الفقيرة من أزمة مؤقتة، بل أيضا من أجل إطلاق استثماراتها في تنمية اقتصادية وبشرية طويلة الأجل. وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي بأسره إلى تحقيق أهداف إنمائية اجتماعية معترف بها دوليا، وخصوصا تلك الأهداف التي حددها المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية.

٦٠ - واستطرد قائلا إن برامج تخفيف أعباء الديون يجب أن تنشىء حلقة وصل ملموسة بشكل أكبر مع محاربة الفقر. ويجب إيجاد نماذج جديدة لضمان الاستخدام الفعال للأموال المتوفرة من عملية تخفيف أعباء الديون من أجل التعليم والرعاية الصحية وتحسين القدرات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. ولبلوغ هذه الغاية، يجب على الدول وعلى المؤسسات المالية الدولية أن تجد طرقا للتشجيع على إشراك المواطنين والمجتمع المدني لدى البلدان الفقيرة في وضع برامج الإصلاح ومراقبتها بعد ذلك. فالمواطنون في البلدان النامية هم أول من يعرف الاستخدام العقيم للأموال الدولية أو إساءة استعمالها عن طريق الفساد والإدارة الرديئة. وفي هذا الصدد، ينبغي

التوصل إلى توافق واضح في الآراء بحيث لا يسمح للبلدان التي تقبل صفقات خاصة بتخفيف أعباء الديون بالانغماس في إنفاق غير متناسب على الأسلحة.

٦١ - واختتم قائلا إنه يجب ضمان الأموال كي تمضي المبادرات الحالية الخاصة بتخفيف أعباء الديون قدما للأمام وبسرعة. بيد أن هذا لا ينبغي أن يكون على حساب الأهداف الإنمائية الأساسية الأخرى. وقال إن هناك حاجة ماسة لتوليد موارد مالية لضمان أن تتلقى البلدان الأشد فقرا، حتى بعد حل مشاكلها الخاصة بالديون، مساعدات إضافية واضحة التركيز لتمكينها من مواصلة الإصلاحات التي بدأتها.

٦٢ - **السيد وحيد** (باكستان): قال إن أخطر مشكلة تعانيها البلدان النامية هي ديونها الخارجية، حيث أن الحكومات لا تستطيع تلبية الحاجات الاجتماعية عندما تجبر على إنفاق أكثر من نصف ميزانياتها على خدمة الديون. وأضاف قائلا إن مبادرة كولونيا لم تعالج سوى نصف أعباء الديون التي ترهق البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحتى البلدان التي كان من المحتمل أن تتلقى بعض الفوائد من المبادرة طلب منها أن تبذل جهودا غير عادية لتحقيق الأهداف الصعبة التي حددها صندوق النقد الدولي.

٦٣ - واستطرد قائلا إن هناك عددا من البلدان النامية ذات الدخول المتوسطة تواجه أيضا مشاكل عويصة خاصة بالديون الخارجية. فالديون الخارجية في هذه البلدان تؤدي إلى تدهور في مستويات المعيشة واضطراب اجتماعي وعدم استقرار سياسي. فالتناسب ما بين الدين وإجمالي الناتج القومي في كثير من البلدان النامية ذات الدخول المتوسطة يعتبر عاليا للغاية. وفي باكستان، على سبيل المثال، بلغت النسبة ما بين الدين وإجمالي الناتج القومي ٣٧ في المائة. والنسبة ما بين الدين والصادرات بلغت ٢٠٣ في المائة.

٦٤ - وأوضح أن باكستان اضطرت، نتيجة لفرض جزاءات عليها في أعقاب إجراء تجاربها النووية في سنة ١٩٩٨ إلى تعليق مدفوعات خدمة الدين إلى دائنيها. وقد دشن رئيس وزراء باكستان "صندوق الفكاك من الديون" وذلك لحل مشكلة الديون الخارجية العويصة التي ترهق باكستان. وبالرغم من هذا التدبير، مازالت باكستان تعاني ديونا خارجية ضخمة أخذت تصبح مستعصية على الحل. وتعتقد باكستان. وهي نفسها بلد من البلدان النامية المثقلة بالديون أن التخفيض الكامل للديون هو الطريقة الفعالة الوحيدة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ذات الدخول المتوسطة.

٦٥ - وأردف قائلا إن تسديد الديون يعني تزايد الفقر المطلق في البلدان الفقيرة. فهناك مبالغ ضخمة من الأموال، التي كان يمكن إنفاقها على التعليم والرعاية الصحية والعمالة تحول الآن لتسديد الديون من المؤسسات المالية الغربية. وينبغي أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بإعادة نظر في سياساستها المتعلقة بتخفيف أعباء الديون وأن تتخذ إجراء فوريا بتقديم حل دائم لمشكلة الديون الخارجية التي على جميع البلدان النامية. واستطرد قائلا إن وفده يعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تقوم بدور رئيسي في وضع وتنفيذ برنامج شامل لتخفيف أعباء الديون.

٦٦ - **السيد شاف** (المراقب عن سويسرا): قال إن تخفيض الديون لا يعتبر علاجا شافيا من كل الأمراض فيأتي بنتائج فورية، حيث إنه لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا نجحت البلدان المتلقية في نفس الوقت في انتهاج سياسات اقتصادية وميزانية سليمة وكذلك انتهاج استراتيجات متينة متوسطة وطويلة الأجل لتخفيض الديون.

وقال إن تحقيق النجاح في هذه التدابير يتوقف أيضا على المشاركة الواسعة والمستوى المرتفع من التزام جميع الأفراد المختصين في المجتمع في كل بلد. ولهذا من الأهمية التسليم بأن تخفيف أعباء الديون يعتبر ضروريا، ولكن ليس هو الشرط الوحيد لتخفيف حدة الفقر، وهو يعتبر كذلك عملية معقدة وبطيئة نسبيا.

٦٧ - ومضى قائلا إن من الأمور الأساسية إيجاد حل فعال متعدد الأطراف لمشكلة الديون، يكون قادرا على التصدي لتعقد الوضع، ويكون قادرا على الحصول على المقدار الضخم من الموارد المالية المطلوبة. وهذا هو السبب في أن سويسرا انضمت منذ البداية إلى المبادرة الخاصة بتخفيف أعباء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأنها قد ساهمت بمبلغ ٣٠ مليون دولار لصندوق البنك الدولي المعني بالمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبعد ذلك أعلنت الالتزام بتقديم اسهام أكثر من كونه تناسبيا إلى الصندوق المشترك بين مرفق التكيف الهيكلي المعزز والمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو التابع لصندوق النقد الدولي.

٦٨ - واستطرد قائلا إن تمويل المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مازال يعتبر مسألة تثير القلق. فالتحدي الرئيسي يتمثل في الحصول على الموارد المالية الكبيرة اللازمة لضمان سلاسة تنفيذ المبادرة. وينبغي للبلدان الدائنة أن تقرر كيف ومتى سوف تحترم وعودها بتوفير تخفيف فعلي لأعباء الديون. وفي إطار مؤسسات بريتون وودز، قامت سويسرا بشكل ناشط بتأييد التدابير الرامية إلى علاج نقص التمويل للمبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وارتأت أن جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تسترشد بأربعة مبادئ، وهي: (١) ينبغي أن يكون تمويل تخفيف أعباء الديون شيئا إضافيا؛ (٢) ينبغي الحفاظ على السلامة المالية للمؤسسات المتعددة الأطراف؛ (٣) ينبغي أن تتحمل الجهات الدائنة المتعددة الأطراف نصيبها من تكاليف تخفيف أعباء الديون؛ (٤) ينبغي لجميع الأعضاء غير المدنيين في المؤسسة الإنمائية الدولية تقديم مساهمات مالية ثنائية كبيرة بهدف إنشاء نظام مالي مستقر من أجل المبادرة في أقرب وقت مستطاع. واختتم قائلا إن وفده يلاحظ أن نسبة ٧٥ في المائة من الموارد المتاحة إلى صندوق المبادرة ترد من تبرعات من بلدان الشمال وهولندا وسويسرا. ومن الأمور الأساسية أن تتخذ جميع البلدان، وخاصة أعضاء مجموعة السبعة، تدابير لتقديم اسهامات لتمويل المبادرة.

٦٩ - **السيد مواكاواغو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن معظم البلدان الافريقية، رغم أنها اضطلعت بإصلاحات اقتصادية مؤلمة، لإيجاد إطار مؤات للتنمية، فإنها لم تستطيع اجتذاب الكثير من الاستثمارات الأجنبية من أجل الأنشطة الإنمائية. وفي حين تتناقص المتحصلات من صادرات هذه البلدان بسبب إنخفاض أسعار السلع الأساسية، مازالت البلدان الافريقية تخصص قسطا كبيرا من الإيرادات الحكومية لخدمة الديون. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، فإن إجمالي الديون الخارجية بلغ ٩٧٨,٩ ٧ مليون دولار حتى شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩، بيد أنه بلغ ٨٠٧٢,٥ مليون دولار في نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٩٩. وهذه الزيادة عبارة عن تراكم الفائدة المستحقة على المبلغ الأصلي حتى لو لم يتم التعاقد على قروض جديدة أثناء تلك الفترة.

٧٠ - ومضى قائلا إن التزامات خدمة الديون تستهلك قسطا كبيرا من ايرادات البلدان الافريقية وتجعل من الصعب عليها أن تلبي احتياجات الصحة والتعليم. وأوضح أنه تم الاتفاق أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على أن توفر الحكومات مزيدا من الأموال من أجل تنمية الموارد البشرية والقضاء على الفقر. وفي ظل هذه الظروف، فإن البلدان الافريقية، وخصوصا تلك البلدان التي تعاني من ديون خارجية لا تطاق، سوف

تظل تطلب التخفيف من أعباء الديون. ولهذا فإن وفده يدعم بشدة اقتراح الأمين العام أن تحول إلى منح الديون الثنائية الرسمية الباقية والتي ترهق البلدان الافريقية الأشد فقرا.

٧١ - واستطرد قائلا إن وفده يرحب بإعادة النظر في المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من جانب أعضاء مجموعة السبعة، ويأمل في أن تتيح المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تخفيف الأعباء بشكل أسرع وأوسع نطاقا. واستدرك قائلا إن مشكلة الحصول على التمويل الضروري من أجل المبادرة وشروط الاستحقاق ينبغي أن تعالج في أقرب وقت ممكن. واختتم قائلا أنه لا ينبغي اتخاذ المبادرة المذكورة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بديلا عن زيادة المساعدات الثنائية غير المسببة للديون، ولا ينبغي تمويل صندوق المبادرة الخاصة بتلك البلدان عن طريق إعادة تخصيص المساعدات الموعودة.

٧٢ - **السيد رشتنياك** (أوكرانيا): قال إن التفاوتات تزايدت، سواء بين البلدان أو داخل البلدان، في توزيع نتائج منجزات العلم والتكنولوجيا في العشرين سنة التي مضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وفي العالم الحديث، تعتبر تنمية الطاقات الوطنية العلمية والتكنولوجية أساسية من أجل زيادة القدرة على المنافسة لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وهي أساسية لضمان الاندماج الحقيقي لتلك البلدان في النظام الاقتصادي العالمي. وثمة تحد من التحديات الرئيسية التي ستواجه الحكومات والمجتمع الدولي في السنوات القادمة، وهو رأب الثغرة القائمة بين البلدان ذات الدراية الفنية العلمية والبلدان التي لا تتاح لها سبل الحصول على هذه المعلومات.

٧٣ - ومضى قائلا إن وفده يقدر دور منظومة الأمم المتحدة في تبسيط وتعزيز التعاون الدولي في ميدان التكنولوجيا. وأضاف أن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لها دور بارز تؤديه في إسداء المشورة والتوصيات العلمية إلى الحكومات واللجان الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فينبغي للجنة أن تواصل تعاونها الوطيد مع الهيئات المختصة في الأمم المتحدة بغية تحقيق مهمتها كمنسق تابع للأمم المتحدة معني بالأنشطة المتصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي أن يظل التعرف على التحديات العالمية الناشئة في هذا المجال واحدا من الأنشطة ذات الأولوية التي تضطلع بها اللجنة.

٧٤ - وذكر أن وفده يشيد بالتقارير التي قدمت بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ويؤيد القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الرابعة وكذلك الأولويات التي تحددت للفترة القادمة لما بين الدورات. وأضاف أنه من المفيد للغاية ما تفعله اللجنة من تركيز على استعراض الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالمعلومات والاتصالات، وتطوير الشراكة في مجال العلم والتكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية وتعزيز شبكة المعلومات في مجال التعاون العلمي الدولي. وتعتبر أعمال اللجنة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وللبلدان النامية. واختتم قائلا إن وفده مقتنع بضرورة الحفاظ على الميزانية العادية للجنة. لكي يتسنى لها تحقيق المهمة المسندة لها بفعالية، وطالب بزيادة الميزانية إن أمكن.

٧٥ - **السيد زاري زار** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن التقدم والتراكم السريع للمعرفة والتكنولوجيات الجديدة لم يلمسا حياة مئات الملايين من البشر الذين مازالوا يعيشون في حالة من الفقر. وأضاف قائلا إن غالبية المؤسسات العلمية والتكنولوجية في البلدان النامية مهيأة بشكل ردئ لتلبية احتياجات الصناعة المحلية، ومن المطلوب اتخاذ تدابير وآليات جديدة لتمكينها من تقدير آدائها وتبادل أفضل الممارسات في هذا الميدان. وقال

إن العلم والتكنولوجيا يجب معالجتهما في إطار العولمة وكجزء ثابت من سياسة إنمائية وطنية شاملة. وأضاف أن المجتمع الدولي عليه دور هام يتعين أن يؤديه في إيجاد آليات لتيسير تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتوسيع نطاق هذه الآليات التي تشمل أيضا تعزيز الاستثمارات المباشرة الأجنبية. كما أن تحديد الأولويات واشراك المشروعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الارتباط الشبكي والشراكة بين الشركات في البلدان النامية يمكن أن تخدم بشكل أفضل أهداف البلدان النامية، وخصوصا في مجال القضاء على الفقر.

٧٦ - واستطرد قائلا أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الألفية القادمة ستكون بالغة الأهمية من أجل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ورغم أن مختلف هيئات الأمم المتحدة قد شاركت بشكل ناشط في نشر هذه التكنولوجيات وبناء القدرات في البلدان النامية، من المطلوب بذل مزيد من الجهود لاستعمال جميع وسائل نشر المعلومات، وخصوصا عن طريق القطاع الخاص. ويعتبر التوازن ما بين حرية الانتقال وتبادل المعلومات العلمية وحماية البراءات وحقوق الملكية، مسألة هامة أخرى وينبغي معالجتها. كما ينبغي استبانة غير ذلك من الحواجز والتقييدات والشروط التي فرضت تحت مختلف الذرائع بهدف تقييد نقل التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة إلى البلدان النامية، ثم ينبغي العمل على إزالتها.

٧٧ - ومضى قائلا إن تكوين الديون الخارجية وعلاقتها بالمؤشرات الاقتصادية الكلية الأخرى قد شهدا تحولا هائلا. ورغم أنه تم تخفيض الديون القصيرة الأجل، بسبب قلة الصادرات وركود الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المدينة، فقد ازدادت نسبة الديون إلى الصادرات ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي. فربقة الديون التي ترهق البلدان ذات الدخول المتوسطة والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعتبر أمرا بعيد المنال في التخلص منها، وتشهد البلدان ذات الدخول المتوسطة مشاكل خطيرة في خدمة ديونها. كما أن بعض البلدان ذات الدخول المتوسطة التي "غيرت وضعها" من إعادة جدول الديون، تعين عليها أن تبحث عن ترتيبات جديدة مع دائنيها الثنائيين التجاريين والرسميين. وفي منطقة افريقيا الوسطى وشرقها وشمالها، أحدث انخفاض أسعار النفط نقصا في عائدات الصادرات، وأدى إلى زيادة شديدة في نسبة الديون إلى الصادرات.

٧٨ - وأردف قائلا إن الأزمات المالية في البلدان النامية في النصف الثاني من التسعينات قد أصبحت متكررة الحدوث، وقد عملت على تقويض المنجزات الاجتماعية والاقتصادية لدى تلك البلدان. وقال إن تفاقم وضع الديون في البلدان المتوسطة الدخل وبعض البلدان ذات الدخول الأقل من المتوسط، كان مرجعه عدم القدرة على تسديد التزامات الديون بسبب أوجه عجز مؤقت في الايرادات، ليس هذا فحسب، بل مرجعه أيضا إلى مشكلة تتعلق أكثر بالناحية الهيكلية في تجميع الإيرادات الكافية، وخصوصا العملات الصعبة، في الأجل الطويل لخدمة ديونها، في حين تحافظ على نموها وتنميتها الاقتصادية بشكل مستدام. واختتم قائلا إن أزمة الديون الخارجية سوف تظل قائمة إلى أن تصبح البيئة الخارجية أفضل في المساعدة على تحقيق احتياجات البلدان النامية. وفيما يتعلق بالديون التجارية الخاصة، يعتبر من الأهمية استحداث آلية توجد توازنا بين مسؤولية المدينين والدائنين. ويعتبر اضطلاع القطاع العام بجزء من هذا الدين غير ملائم، كما لا يعتبر حلا مستديما، وسوف يعمل على زيادة المخاطر الأخلاقية في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

- - - - -